



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# نشرة الاقتصاد الفلسطيني

عدد تشرين ثاني 2025

## أبرز ما في العدد:

- قدمت سلطة النقد الفلسطينية مقترح مشروع قانون جديد للحد من المعاملات النقدية بمبالغ مرتفعة ولتسريع التحول إلى المدفوعات الرقمية، في ظل أزمة فائض الشيكال المتفاقمة وقرب انتهاء فترة صلاحية الإعفاء الإسرائيلي الذي يسمح بعلاقات المراسلة المصرفية.
- أقر مجلس الوزراء الفلسطيني التحول من نظام صافي القياس إلى صافي الفوترة، بهدف تغيير كيفية ربط أنظمة الطاقة الكهروضوئية للمنازل والمنشآت بالشبكة وطريقة تعويضها، والتغلب على العوائق التي تُبطئ التحول إلى الطاقة المتجددة.
- احتوى قرار بقانون صدر حديثاً على تعديلات رئيسية على قانون الدين العام، تهدف لرفع سقف الاقتراض للسلطة الفلسطينية وتنظيم إصدار السندات الحكومية وإعادة هيكلة إدارة الديون في ظل أزمة مالية متفاقمة.

## 1- جهود تقليص التعامل بالنقد

كانت أقل من هذا السقف خلال النصف الأول من العام 2025.<sup>3</sup> وحوالي 81% من الودائع كانت أقل من 5,000 شيكل؛ و10% بين 5,000 و10,000 شيكل؛ و5% بين 10,000 و20,000 شيكل؛ و4% فقط تجاوزت الـ20,000 شيكل. أما بالنسبة للشيكات، ففي الأشهر العشرة الأولى من العام 2025، شكلت الشيكات التي تقل قيمتها عن 5,000 شيكل 68% من إجمالي الشيكات المتداولة؛ وتلك التي تتراوح قيمتها بين 5,000 و10,000 شيكل 15%؛ أما الشيكات التي تتراوح قيمتها بين 10,000 و20,000 شيكل فشكّلت 6.5%. إجمالاً، كانت قيمة 91% من الشيكات أدنى من السقف المقترح. ولا تتوفر أي سجلات أو إحصاءات حول المعاملات النقدية خارج القطاع المصرفي.

أضاف شنار أن مشروع القانون أُعدّ بالتشاور مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، وبما يتماشى مع الممارسات الدولية.<sup>4</sup> وذكر أن القانون يهدف إلى تهيئة بيئة مالية أكثر أماناً وكفاءة، ومعالجة تكديس النقد بعملة الشيكال في القطاع المصرفي، وتشجيع التحول إلى المدفوعات الإلكترونية للحد من المخاطر وتقليل تكاليف الأمن، والنقل، والتخزين، والتأمين المرتبطة بالنقد.

تعتمد العديد من الدول تدابير مماثلة للحد من المعاملات المالية غير الرسمية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التحصيل الضريبي. على سبيل المثال، حدد قانون الحد من استخدام النقد الإسرائيلي (2018) سقفاً للمعاملات التجارية بداية بمبلغ 11,000 شيكل إسرائيلي، خُفض لاحقاً إلى 6,000 شيكل في العام 2022، وللمعاملات الفردية كان 50,000 خفض إلى 15,000 شيكل إسرائيلي.<sup>5</sup> الهدف المعلن من هذا

في 30 تشرين الأول، نشرت سلطة النقد الفلسطينية مشروع قانون "خفض استخدام النقد"، وهو متاح لعموم الجمهور لإبداء الرأي حتى 30 تشرين الثاني.<sup>1</sup> بحسب المادة الثانية، يهدف القانون لخفض استخدام النقد، وإدارة المخاطر المرتبطة به، وتشجيع التعامل بالمدفوعات الإلكترونية. ويحظر مشروع القانون المعاملات النقدية التي تتجاوز الـ20 ألف شيكل إسرائيلي (أو ما يعادلها)، ويخول سلطة النقد الفلسطينية، بتعديل السقف ورفع مؤقتاً خلال الأزمات أو لفئات محددة، بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى. كما يسمح لسلطة النقد بوضع سقف خاص للقروض النقدية والسحوبات والإيداعات النقدية كذلك، وصرف العملات، والشيكات المتداولة، والتبرعات، والمعاملات في قطاعات مثل العقارات والسلع الفاخرة.<sup>2</sup> يستثنى من ذلك، صرف المساعدات وإعانات التنمية الاجتماعية في حال تعذر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني أو الوصول إليها.

سيُلزم القانون جميع المؤسسات العامة بتنفيذ معاملات الدفع بوسائل دفع غير نقدية. وسيدخل القانون حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية. ويفرض القانون غرامة ما بين 5% و15% من قيمة المعاملة على المخالفين، ويجوز فرضها على كلا الطرفين المعنيين، وتضاعف في حال تكرار المخالفات أو تقسيم المعاملة أو التصريح بأقل من قيمتها الحقيقية.

في 11 تشرين الثاني، أوضح محافظ سلطة النقد الفلسطينية، يحيى شنار، أن تحديد سقف الـ20,000 شيكل جاء بناء على بيانات القطاع المصرفي، ذلك أن 96% من الودائع النقدية بعملة الشيكال في البنوك

3 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/135721>

4 المصدر السابق.

5 <https://www.gov.il/en/departments/topics/cash-use-reduction/>

1 <https://bnews.ps/index.php/ar/node/26298>

2 [https://complaints.pma.ps/policy\\_survey](https://complaints.pma.ps/policy_survey)

3 [https://complaints.pma.ps/policy\\_survey](https://complaints.pma.ps/policy_survey)

في 27 تشرين الأول، تم إطلاق أعمال شركة نيوكاش (NeoCash) رسمياً، وهي إحدى خمس شركات مرخصة للدفع الرقمي تأسست عام 2020.<sup>16</sup> تضم خدمات الشركة توفير أجهزة نقاط البيع (POS)، ونقاط البيع الإلكترونية (Soft POS)، وأجهزة الصراف الآلي (ATMs)، والمحافظ الإلكترونية، وبطاقات الدفع المسبق بالشيكل والدينار والدولار.<sup>17</sup> كما أطلقت الشركة مبادرة "نيو هب" (NeoHub)، وهي شبكة من مراكز الخدمات الذكية الرامية لتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية والوصول في 500 موقع بحلول العام 2030، منها مواقع في القرى ومخيمات اللاجئين والمناطق النائية.<sup>18</sup>

إلى جانب الخدمات المصرفية، أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في 1 تشرين الأول أن مجلس الوزراء أقر خصماً تشجيعياً يصل إلى 10% على بوالص تأمين المركبات الإلزامي (الإصابات الجسدية والطرف الثالث) المشتراة عبر قنوات الدفع الإلكتروني.<sup>19</sup> تدعم هذه الخطوة أجندة التحول الرقمي للسلطة الفلسطينية واستراتيجية الهيئة الساعية لتحسين كفاءة قطاع التأمين واستقراره المالي. في عام 2024، أصدرت شركات التأمين الفلسطينية 546 ألف بوليصة تأمين مركبات، فيما بلغت أقساط التأمين المكتتبه على الإصابات الجسدية والطرف الثالث 91.4 مليون دولار أمريكي و42.7 مليون دولار أمريكي على التوالي.<sup>20</sup>

## 1-2 ضغوط هيكلية طويلة الأمد

في 11 تشرين الثاني، حذر شنار من أن البنوك المرابسة الإسرائيلية، أي بنك هبوعليم وبنك ديسكاونت الإسرائيلي، قد أخطرت نظيراتها

القانون هو مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة الإجرامية ذات الصلة. وقد أُجّل تطبيق هذا القانون الإسرائيلي على الفلسطينيين، الذين يُعرفهم بأنهم "مقيمون في يهودا والسامرة وغزة وليسوا مواطنين إسرائيليين"، ما يشير إلى إمكانية تطبيقه بحكم الأمر الواقع ضد الفلسطينيين حتى بغياب تعليمات صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بشأن ذلك.<sup>6</sup> بعيداً عن إسرائيل، يخطط الاتحاد الأوروبي لفرض سقف للدفعات النقدية بقيمة 10 آلاف يورو كحد أقصى يطبق على مستوى الاتحاد بحلول العام 2027.<sup>7</sup> وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تطبق الأردن،<sup>8</sup> وقطر،<sup>9</sup> والإمارات العربية المتحدة،<sup>10</sup> وتونس<sup>11</sup> سقوفاً نقدية خاصة بقطاعات معينة، في حين تفرض مصر دفع أجور غير نقدية في القطاع العام والشركات الخاصة المؤهلة في إطار القانون.<sup>12</sup>

## 1-1 تدابير التحول الرقمي

ولتهيئة المؤسسات العامة للامتثال للأنظمة غير النقدية، وقّعت سلطة النقد الفلسطينية في 30 تشرين الأول مذكرات تفاهم مع جميع الوزارات والهيئات العامة غير المربوطة بعد بنظام (اي-سداد) (E-SADAD)، المنصة الوطنية للفوترة والدفع الإلكتروني.<sup>13</sup> تهدف هذه الخطوة إلى تحسين كفاءة الخدمات، وتخفيف الأعباء الإدارية، وتعزيز ثقة الجمهور بأنظمة الدفع الإلكتروني.<sup>14</sup> يذكر أن منصة "اي-سداد" سجلت أكثر من 7 ملايين معاملة بين كانون الثاني وتشرين الأول 2025، شملت أكثر من 160 مُموتراً و600 ألف مستخدم مُسجل.<sup>15</sup>

6 <https://www.chamber.org.il/media/160404/guide-cash-eng.pdf>

7 <https://kpmg-law.de/en/the-eu-money-laundering-package-creates-a->

8 <https://www.ffu.ps/public/files/English/Law/Instructions>

9 <https://www.msartner-qatar.com/knowledge-base/125-qatar>

10 <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1015>

11 Law No. 54 of 2014 concerning the Supplementary Finance | DCAF

12 <https://www.pwc.com/m1/en/tax/documents/2019/egypt-usage-of-non>

13 [Completing the integration of government ministries into the E-SADAD | PMA](https://www.pwc.com/m1/en/tax/documents/2019/egypt-usage-of-non)

14 <https://bnews.ps/index.php/ar/node/26303>

15 انظر عدد أيلول 2025 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني للمزيد من التفصيل حول نمو معاملات اي-سداد الإلكترونية: <https://mas.ps/publications/13293.html>

16 <https://bnews.ps/index.php/ar/node/26311>

17 <https://www.neocash.ps/about/>

18 <https://www.aliqtisadi.ps/index.php/ar/Article/106749/>

<https://www.raya.ps/news/1204601.html>

19 Incentive Discount for Electronic Payment of Insurance Policies | PCMA

20 <https://www.pcma.ps/en/insurance-sector-statistics-for-the-year-2024/>

في 20 تشرين الثاني، أشارت التقارير إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قد جمّد خطة لتجريد سموتريتش من صلاحية منح خطابات الحصانة والتعويض المالي، ما دفع الأخير إلى التهديد بالاستقالة وإسقاط الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي زاد من توتر الأوضاع.<sup>26</sup> وقد اضطر سموتريتش بالفعل إلى التراجع عن هذا التهديد مرتين بضغط مباشر من مجموعة السبع ووزارة الخزانة الأمريكية، مقابل مقايضات سياسية محلية، بما في ذلك الاستيلاء على المزيد من الأراضي وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية.

على صعيد ما تواجهه السياسة النقدية الفلسطينية من تحديات،<sup>27</sup> أضاف شنار أن عملة الشيكل المتكدسة في البنوك الفلسطينية قد شارفت على 15 مليار شيكل إسرائيلي، ومع هذا لن يقبل بنك إسرائيل أي شحنات إضافية هذا العام، حيث حولت سلطة النقد الحد الأقصى المسموح بتحويله سنويا والبالغ 18 مليار شيكل إسرائيلي.<sup>28</sup> ومع امتلاء الخزائن تماما ورفض بنك إسرائيل استلام المزيد من النقد، تجد البنوك نفسها في معضلة ما بين الاحتفاظ بفائض الشيكل المادي ونقص أرصده الرقمية في حساباتها للمراسلة؛ وهي حسابات ضرورية لتسوية المدفوعات العابرة للحدود والتجارية.<sup>29</sup> لحل المشكلة، لجأت بعض البنوك إلى تخزين الأوراق النقدية الفائضة في حاويات مؤقتة وغير مناسبة نظرا لمحدودية القدرة الاستيعابية.<sup>30</sup> كما أدى استمرار إسرائيل في حجب عائدات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية إلى زيادة الضغط على الأرصدة الرقمية.

استمرت هذه المشكلة الهيكلية لأكثر من عقد من الزمان، وتفاقت بسبب سياسة حافة الهاوية الإسرائيلية ورفض بنك إسرائيل مراجعة سقف

الفلسطينية بأنها ستقطع العلاقات المصرفية معها في كانون الأول ما لم تُجَدِّد إسرائيل خطابي الحصانة القانونية والتعهد بالتعويض المالي<sup>21</sup> اللذين اقترب موعد انتهائهما، وهما ضروريان لاستمرار علاقات المراسلة المصرفية.<sup>22</sup> سيسفر قطع العلاقات مع البنوك الإسرائيلية عن تعطيل التجارة والوصول إلى الخدمات الأساسية. في عام 2024، كانت 86% من الصادرات الفلسطينية (نحو 1.3 مليار دولار أمريكي) و58% من الواردات (3.7 مليار دولار أمريكي) مع إسرائيل، بما في ذلك الكهرباء والمياه والوقود وغيرها من المواد اللازمة للمرافق الحيوية.<sup>23</sup> قبل أن تبدأ إسرائيل باحتجاز المدفوعات، كانت جميع عائدات السلطة الفلسطينية من الضرائب التجارية تُحول شهريا بالشيكل.

أشار شنار إلى أن سلطة النقد تُعدّ خطة بديلة، لم تُعلن عنها بعد، للتخفيف من حدة المخاطر في حال عدم تجديد إسرائيل لخطابات الضمان، وتستكشف قنوات مالية أخرى للحفاظ على استمرار عمل القطاع المصرفي.<sup>24</sup> وقد هدّد وزير المالية الإسرائيلي بتسليّل سموتريتش، المسؤول عن إصدار خطابات الإعفاء التي تُمكن البنوك الإسرائيلية من التعامل مع البنوك الفلسطينية دون التعرض لدعاوى غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، مرارا وتكرارا بإلغائها. وكان آخر هذه التهديدات في حزيران 2025، عندما أعلن سموتريتش أنه يعتزم إلغاء الإعفاء، وجاء ذلك في أعقاب فرض عقوبات دولية عليه وعلى وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير بتهمة التحريض على العنف ضد الفلسطينيين.<sup>25</sup>

21 يمنح الخطاب الأول الصادر عن وزارة العدل الإسرائيلية البنكين حصانة من أي دعاوى تمويل إرهاب تتعلق بتعاملاتهما مع البنوك الفلسطينية. أما الخطاب الثاني، الصادر عن وزارة المالية، فيلتزم بتعويضهما عن أي غرامات تفرض عليهما في الخارج نتيجة لهذه التعاملات.

22 <https://www.maannews.net/news/2150668.html>

23 [https://www.pCBS.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table\\_id=4333](https://www.pCBS.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=4333)

24 <https://www.al-ayyam.ps/ar/Article/420626/register.php>

25 [Smotrich Moves to Paralyze Pal Economy | The Times of Israel](https://www.arabnews.com/node/2605399)

<https://www.arabnews.com/node/2605399>

26 [Netanyahu Shelves Plan to Strip Smotrich of Control Over PA Bank Waivers | The Times of Israel](https://www.timesofisrael.com/netanyahu-shelves-plan-to-strip-smotrich-of-control-over-pa-bank-waivers/)

27 <https://mas.ps/en/publications/12511.html>

28 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/135721>

29 [Palestinian Economic Update September 2025 | World Bank](https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/09/01/palestinian-economic-update-september-2025)

30 <https://theminers.ps/post/2592/>

الثاني 2025، كان هناك 7,946 نظاماً بقدرته إجمالية تبلغ 126.8 ميغاواط تعمل بنظام صافي القياس. ينطبق كلا النظامين على وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الموزعة في مرافق المستهلكين (أسطح المنازل ومرافق المنشآت) بسعات تصل إلى 1 ميغاواط، بينما تُطور المشاريع الأكبر من خلال اتفاقيات شراء طاقة منفصلة (PPAs) وتخضع لموافقة تنظيمية مستقلة.<sup>36</sup>

يتوفر نمطان للتشغيل في نظام صافي الفوترة.<sup>37</sup> الأول، نظام الاستهلاك الذاتي، الذي يتيح للمستهلكين إنتاج احتياجاتهم وبيع أي فائض بسعر التعرفة الرسمية لتغذية الشبكة،<sup>38</sup> مع فرض رسوم شهرية ثابتة على السعة حسب فئة المستهلك. أما النمط الثاني، وهو الشراء الكامل والبيع الكامل، فيسمح للمستهلكين بشراء كامل احتياجاتهم من الكهرباء بأسعار التجزئة الموحدة وبيع إنتاجهم بالكامل للشبكة بتعرفة متوسط الجهد. في نظام صافي القياس، تُحدد سعة النظام بناءً على متوسط الاستهلاك، ويحتسب الفائض كأرصدة محدودة المدة للمنتج. أما في نظام صافي الفوترة، فيستطيع المستهلكون تركيب أنظمة بسعات أكبر والحصول على مدفوعات مقابل الفائض من الكهرباء المولدة. مع ذلك، عادةً ما يحتاج نظام صافي الفوترة إلى فترات استرداد أطول نظراً لشراء فائض الكهرباء بسعر مخفض. كما أن جدوى نظام الاستهلاك الذاتي مقيدة برسوم سعة شهرية ثابتة، مما يُثني الأفراد والمشاريع عن تركيب أنظمة تتجاوز احتياجات الاستهلاك الفعلية. إضافةً إلى ذلك، يُقيد الإطار الجديد تركيب أنظمة التخزين بالبطاريات للاستخدام في حالات الطوارئ فقط، ويفرض رسوماً شهرية إضافية في حال تركيبها ضمن نظام الاستهلاك الذاتي. دفعت هذه المحددات رئيس

التحويلات وتعديلها منذ عام 2019.<sup>31</sup> سلطة النقد الفلسطينية تطالب بضرورة رفع السقف إلى 30 مليار شيكل إسرائيلي كونه لم يعد يعكس الواقع الاقتصادي، وقدمت طلبات رسمية متكررة إلى بنك إسرائيل لمراجعته.<sup>32</sup> تتم تسوية حوالي 55 مليار شيكل إسرائيلي في المعاملات المصرفية (الشيكات والتحويلات البنكية) سنوياً بالشيكل، ولا يشمل هذا الرقم النقد المتداول خارج النظام المصرفي.<sup>33</sup>

في حين أن تسريع تبني المدفوعات الرقمية يخفف من آثار المشكلة، إلا أنه لا يطرح حلاً جذرياً لهذه المشاكل الهيكلية المتجذرة، والتي سيؤدي عدم معالجتها إلى المخاطرة بانتهيار النظام المصرفي وتوسيع النشاط المالي غير الرسمي بدلاً من الحد منه. يتطلب التخفيف من هذه المخاطر ما هو أبعد من وضع حلول مؤقتة أو الرقمنة المتسارعة، إذ ينبغي وضع إطار مستدام للمدفوعات العابرة للحدود يضمن استمرار التدفقات المالية.<sup>34</sup>

## 2- التحول نحو الطاقة المتجددة

في 14 تشرين الأول، أقر مجلس الوزراء الفلسطيني إطار عمل لصافي الفوترة للطاقة المتجددة الموزعة.<sup>35</sup> يهدف هذا الإجراء إلى استبدال نظام صافي القياس الحالي (الذي طُبّق عام 2015 وعُدل عام 2020) وإعادة هيكلة كيفية ربط أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية صغيرة الحجم بالشبكة. يعوض صافي الفوترة العملاء عن فائض الكهرباء المُغذّى للشبكة بتعرفة مُخفضة/رسوم ثابتة، بدلاً من الاعتماد على أرصدة تجزئة محدودة المدة كما هو الحال في نظام صافي القياس. حتى تشرين

31 للمزيد من التفاصيل، انظر عدد آب 2024 من النشرة:

<https://mas.ps/publications.10620/html>

32 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/135721>

33 [Questions and Answers about the Excess Shekel Crisis | PMA](https://www.wafa.ps/Pages/Details/135721)

34 [Palestinian Economic Update September 2025 | World Bank](https://www.wafa.ps/Pages/Details/135721)

35 <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/56012>

<https://www.maannews.net/news/2149271.html>

<https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/106479/>

36 [https://mas.ps/cached\\_uploads/download/2022/09/18/](https://mas.ps/cached_uploads/download/2022/09/18/)

37 <https://www.penra.pna.ps/content/news/521.html>

38 انظر عدد نيسان 2025 من نشرة الاقتصاد الفلسطيني للحصول على تغطية مفصلة حول تعرفه الكهرباء: <https://mas.ps/en/publications/12556>

الحكومي على الكهرباء بنحو 270 ألف دولار سنويا، وتحسين الامتثال لمعايير البناء الأخضر في القطاع العام. وقد قام برنامج موازٍ، أُطلق عام 2019 بالشراكة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني، بتزويد أكثر من 525 مدرسة بأنظمة طاقة شمسية على الأسطح بقدرة تتجاوز 35 ميغاواط في إطار نظام صافي القياس، من أصل 2474 مدرسة في الضفة الغربية و796 مدرسة في قطاع غزة قبل الحرب.<sup>45</sup> وتغطي مشاريع مماثلة اليوم خمسا من الجامعات العشر في الضفة الغربية، بأنظمة طاقة على الأسطح تغطي معظم احتياجاتها من الكهرباء.

من الأهداف التي تسعى الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة (2025-2030) لتحقيقها، رفع قدرة الطاقة المتجددة من حوالي 300 ميغاواط في عام 2024 إلى نحو 1430 ميغاواط بحلول العام 2030.<sup>46</sup> ويشمل هذا الرقم 1300 ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، و20 ميغاواط من طاقة الرياح، و50 ميغاواط من الطاقة الشمسية المركزة، و60 ميغاواط من تحويل النفايات إلى طاقة. وفي حال تحقيق ذلك، ستغطي الطاقة الشمسية الكهروضوئية ما يقرب من 30% من استهلاك الكهرباء المتوقع في عام 2030 (حوالي 9000 جيجاواط/ساعة)، الأمر الذي يتطلب تحقيقه استثمارات تقدر بنحو 1.8 مليار دولار أمريكي.

وفقا لسلطة الطاقة، ساهمت مصادر الطاقة المتجددة في عام 2023 بحوالي 5.3% من إجمالي استهلاك الكهرباء، فيما ساهمت مصادر الطاقة التقليدية المولدة محليا (شركة كهرباء فلسطين في غزة) بنحو 6.3%، بينما تم استيراد النسبة المتبقية من إسرائيل (86%) والأردن (2.4%).<sup>47</sup> إلا أن معظم مصادر الطاقة الإنتاجية في غزة، سواء كانت تقليدية أو متجددة، قد دُمرت خلال الحرب على غزة، مما

اتحاد صناعات الطاقة المتجددة في فلسطين، حسن أبو ليدة، إلى انتقاد الإطار الجديد، مُحدرا من أن الرسوم الثابتة الإضافية هي "لصالح موزعي الكهرباء وتتعارض مع مبدأ العدالة الاقتصادية"، لا سيما وأن التعريفات الحالية تضمن دخلا كافيا للموزعين يحقق لهم هامش ربح.<sup>39</sup>

يهدف النظام الجديد إلى معالجة التوترات القائمة منذ زمن بين الجهات التنظيمية وشركات توزيع الكهرباء والمجالس المحلية، والتي أعاقت جهود التحول نحو الطاقة المتجددة.<sup>40</sup> وقد عارضت هذه المجالس/الشركات نظام صافي القياس، بحجة أنه يُقلل من الإيرادات، بينما يُعالج نظام صافي الفوترة هذه المخاوف بإتاحته لها شراء فائض الكهرباء بسعر مخفّف وفرض رسوم شهرية ثابتة.<sup>41</sup> من ناحية أخرى، واجه المستهلكون تأخيرات بيروقراطية وعدم وضوح الإجراءات المطلوبة عند التعامل مع مجالس توزيع الكهرباء.<sup>42</sup> ومن المتوقع معالجة هذه القضايا من خلال دليل التعليمات قيد الإعداد، والذي سيضع تعليمات واضحة لطريقة تقديم الطلب والربط، والمتطلبات الفنية ومتطلبات السلامة، وقواعد التسويات المالية، ونموذج الاتفاقية بين الموزعين والمستهلكين.<sup>43</sup>

## 1-2 استمرار جهود التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة

في 15 تشرين الثاني، أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن تركيب أنظمة الطاقة الشمسية في 10 مؤسسات حكومية في الضفة الغربية.<sup>44</sup> وجاءت هذه الخطوة ضمن برنامج "مؤسسات حكومية خضراء" الجاري تنفيذه، والذي يهدف إلى خفض الإنفاق

39 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/106496/>

40 <https://mas.ps/publications/2656.html>  
[https://mas.ps/attached\\_uploads/download/2022/09/18/](https://mas.ps/attached_uploads/download/2022/09/18/)

41 <https://www.aman-palestine.org/en/activities/28686.html>

42 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/103500>

43 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/106479/>

44 <https://www.penra.pna.ps/content/news/520.html>

45 [Schools Solar Energy Project | PENRA](https://www.penra.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Schools_en.html)

[https://www.penra.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Schools\\_en.html](https://www.penra.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Schools_en.html)

46 [National Strategies | PENRA](#)

المصدر: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية.<sup>51</sup>

## 2-2 تحديات مزمنة

لا يزال التحول نحو الطاقة المتجددة مقيدا بسيطرة إسرائيل على المنطقة المصنفة "ج"، ذلك أنها تضم أكثر الأراضي ملائمة للمشاريع الكبيرة، والتي تُعدّ بالغة الأهمية لتطوير الشبكة وتوسيعها.<sup>52</sup> تمنع القيود الإسرائيلية المفروضة على البناء وتطوير البنية التحتية وإصدار التصاريح في المنطقة "ج" تطوير نظام وطني موحد لنقل الكهرباء، وتحد من قدرة استيعاب الشبكة وتكرس تجزئتها.

إلى جانب العوائق المتعلقة بالاحتلال، يعاني القطاع من محدودية قدرات التخزين، وعدم كفاية أنظمة أتمتة الشبكة والتحكم الإشرافي، ونقص الخبرة في التقنيات المتقدمة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية المركزة، كما أن إنفاذ التعليمات والقوانين لا يزال ضعيفا، لا سيما فيما يتعلق بامثال الموزعين وتنظيم المجالس المحلية المزودة للكهرباء. وتتخلف العديد من شركات توزيع الكهرباء عن سداد مستحقاتها لشركة كهرباء إسرائيل، ما يدفع الأخيرة لخصم المتأخرات المستحقة من عائدات المقاصة للسلطة الفلسطينية بموجب آلية "صافي الإقراض". في عام 2024، بلغ صافي الإقراض المتعلق بالكهرباء 1.3 مليار شيكل، أي ما يعادل 7.1% من إجمالي الإنفاق العام وصافي الإقراض.<sup>53</sup> ويستمر هذا في تعميق الأزمة المالية الحادة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية ويقيد قدرتها على تمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة أو تقديم كفالات سيادية للمستثمرين وسط ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد.

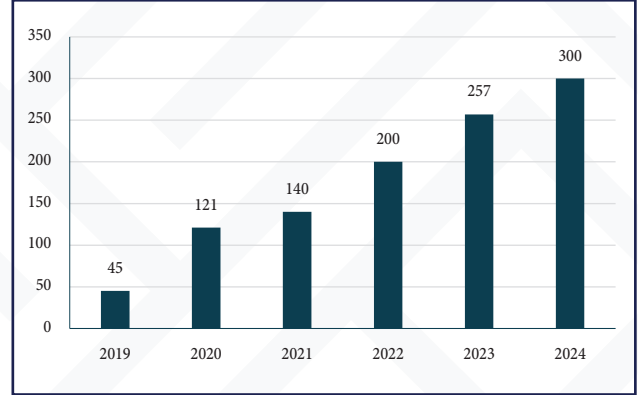
## 3- تعديلات على قانون الدين العام

في 27 تشرين الأول، نُشر في الجريدة الرسمية

زاد من الاعتماد على الواردات الإسرائيلية.

شكل 1: القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة

(ميغاواط)، 2019-2024



المصدر: التقرير السنوي، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، 2023<sup>48</sup>

حتى تشرين ثاني 2025، بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية لألواح الطاقة الشمسية في الضفة الغربية 232.5 ميغاواط،<sup>49</sup> تستحوذ محافظة الخليل على أكبر قدرة إنتاجية (54.3 ميغاواط)، تليها جنين (32.5 ميغاواط) ونابلس (27 ميغاواط). وقد تم إصدار أكثر من 60 تصريحاً لمشاريع طاقة متجددة في السنوات الأخيرة، بإجمالي التزامات تتجاوز 500 ميغاواط.<sup>50</sup>

جدول 1: القدرة/السعة الإنتاجية وعدد أنظمة

الطاقة الشمسية في الضفة الغربية

تشرين ثاني 2025

نوع الاشتراك	القدرة الإنتاجية (ميغاواط)	العدد
إنتاجي	101.4	221
سكني	64.1	7202
تجاري	41.6	1280
صناعي	19.8	188
زراعي	5.6	80
الإجمالي	232.5	8971

51 <https://mapportal.pnra.pna.ps/>

52 National Strategies | PENRA

53 <https://www.pmf.ps/internal.php?var=11&tab=01>

48 <https://pnra.pna.ps/content/annual-reports/321.html>

49 <https://mapportal.pnra.pna.ps/>

50 <https://www.wafa.ps/Pages/Details/130914>

السلطانية ضمن نظام التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطينيين، وذلك لعدم توفر بيانات بشأنها، ما يعني أن إجمالي الدين أعلى من ذلك.<sup>57</sup>

يُعطى القرار بقانون الأولوية للاقتراض من خلال سندات الدين العام/السندات السيادية (المادة 7)، وهي أداة جديدة في التجربة المالية العامة الفلسطينية، مع السماح بالاقتراض المباشر، وهو ما لم يكن منصوصاً عليه في القانون الأصلي. ويُدخل القانون مفهوم "خطة السداد"، وهي آلية لجدولة وتنظيم تحويل الأموال إلى حساب خدمة الدين لضمان تغطية الالتزامات الناشئة عن إصدارات الدين العام المحلي، وفق مواعيد الاستحقاق.<sup>58</sup> وتحدد المادة (6) إجراءات إنشاء وإدارة حساب خدمة الدين لضمان سداد أصل الدين وفوائده على السندات السيادية في مواعيد استحقاقها.<sup>59</sup> كما يضع القانون ضمانات صارمة لضمان استخدام الأموال حصراً للغرض المخصص لها، ويحظر استخدامها لأغراض أخرى، ويفرض تحويلات منتظمة وكافية، ويلزم الحكومة بتغطية أي عجز.

في حين أن هذه الخطوات قد تُخفف من وطأة شح السيولة على المدى القصير، إلا أن محلين شككوا في جدواها في ظل غياب عملة وطنية، ما يتطلب إصدار سندات بالعملات الأجنبية وزيادة التعرض لتقلبات أسعار الصرف، بالإضافة إلى المخاطر السياسية الكبيرة المرتبطة بسيطرة إسرائيل على إيرادات المقاصة، وهي المصدر الأكبر والأكثر تقلباً للتدفقات النقدية للسلطة الفلسطينية. ومن المسائل الأخرى المطروحة للنقاش دور سلطة النقد في أي إصدار لسندات سيادية، لا سيما بالنظر إلى دورها المحوري في إدارة الشؤون النقدية في بيئة غير سيادية ودورها بموجب قانون رقم (2) لسنة 1994

قرار بقانون رقم (20) لسنة 2025 بتعديل قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005.<sup>54</sup> يُدخل هذا التعديل تغييرات تهدف إلى تنظيم الاقتراض الحكومي وإصدار سندات حكومية وإعادة تنظيم إدارة الدين العام في ظل الأزمة المالية المتفاقمة التي تواجهها السلطة الفلسطينية. ويأتي هذا التعديل عقب تصريحات رئيس الوزراء د. محمد مصطفى تموز الماضي بأن وزارة المالية، وبدعم من خبراء ماليين متخصصين، تُعدّ إطاراً لإصدار سندات سيادية لتأمين تمويل يُسهّم في تسوية متأخرات رواتب الموظفين والموردين.<sup>55</sup>

احتوى القرار بقانون تعديلاً على تعريف الدين العام (المادة 3)، بحيث يشمل بعد التعديل جميع الالتزامات المباشرة وغير المباشرة، المحلية والخارجية المستحقة على الحكومة. كما يضع سقفاً للاقتراض السنوي، والذي يُعرّفه بأنه "إجمالي الدين المخصص لتمويل العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة أو لهيكله الدين العام القائم". كما تعدل المادة (8) من القرار بقانون الحد القانوني لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي برفعها من 40% إلى 80%. ووفقاً لوزارة المالية، بلغ الدين العام في الربع الثالث من عام 2025 حوالي 4.8 مليار دولار، أو ما يقرب من 35% من الناتج المحلي الإجمالي بموجب التعريف القديم، والذي تم وضعه في الأصل بالتركيز على الدين الخارجي والديون الحكومية للقطاع المصرفي المحلي.<sup>56</sup> وبمجرد تضمين أشكال الدين المحلية الأخرى، مثل المتأخرات للقطاع الخاص والموظفين وهيئة التقاعد، والتي تقدر بنحو 5.9 مليار دولار، فإن إجمالي الدين العام يشارف على 12 مليار دولار، أو 87.5% من الناتج المحلي الإجمالي. لا تشمل هذه الأرقام المتأخرات المستحقة لهيئة التقاعد

57 <https://openknowledge.worldbank.org/entities/>

58 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/106712>

59 <https://www.alquds.com/ar/posts/203243>

54 <https://maqam.najah.edu/legislation/1966/>

55 <https://pmo.gov.ps/portal/meeting/details/55948>

56 <https://pmof.ps/internal.php?var=11&tab=0>

لاحتياجات التمويل الشهرية للسلطة الفلسطينية البالغة 400 مليون دولار.<sup>67</sup> يهدف التحالف الطارئ، الذي تم إطلاقه في 25 أيلول الماضي، استجابة للأزمة المالية غير المسبوقة للسلطة الفلسطينية، إلى دعم استقرار المالية العامة والحفاظ على قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم وتقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على الأمن.<sup>68</sup> في اجتماع مجموعة المانحين لفلسطين (PDG) الذي عقد في 20 تشرين الثاني في بروكسل، وهي منصة تنسيقية مكونة من 60 عضوا تم الإعلان عنها في نيسان 2025،<sup>69</sup> حث رئيس الوزراء مصطفى المانحين على العمل لضمان الإفراج عن الإيرادات المحتجزة وتقديم دعم عاجل للموازنة لستة أشهر، بما في ذلك تقديم ضمانات لتمكين إصدار السندات السيادية.<sup>70</sup> بلا تحويل كامل إيرادات المقاصة، يظل خطر الانهيار المالي للسلطة الفلسطينية ماثلا بقوة.<sup>71</sup>

#### 4- حركة التداول في تشرين الأول

شهد مؤشر القدس ارتفاعا بنحو 5.5% في تشرين الأول 2025 مقارنةً بالشهر السابق، ليغلق عند 594.9 نقطة في آخر يوم تداول.<sup>72</sup> وبلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر حوالي 6.7 مليون سهم، قيمتها 14.4 مليون دولار أمريكي، مسجلا انخفاضا بقرابة 62% في عدد الأسهم المتداولة و52.5% في قيمتها مقارنةً بشهر أيلول 2024.

أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في 8 تشرين الأول انضمامها إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).<sup>73</sup> تتماشى هذه الخطوة مع التوجهات الاستراتيجية

كجهة فنية تتولى إصدار وتسجيل وتسوية أدوات الدين الحكومي نيابة عن السلطة الفلسطينية.<sup>60</sup> ويُنذر هذا الغموض المتزايد بتآكل ثقة المستثمرين وزيادة تكاليف اقتراض السلطة الفلسطينية.

#### 3-1 أزمة السلطة الفلسطينية المالية

تفاقمت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية بشكل حاد منذ أن أوقفت إسرائيل تحويلات عائدات المقاصة في حزيران 2025، حيث تجاوزت قيمة الأموال المحتجزة (المترابكة منذ عام 2023) الـ 3 مليارات دولار.<sup>61</sup> هذا بالإضافة إلى استمرار الاقتطاعات أحادية الجانب من عائدات المقاصة، والتي تصاعدت بعد الحرب على غزة.<sup>62</sup> نتيجة لذلك، ارتفعت مديونية القطاع العام من البنوك الفلسطينية إلى 3.3 مليار دولار بحلول أيلول 2025، مقارنة بـ 2 مليار دولار في أيلول 2023،<sup>63</sup> بينما ارتفعت متأخرات القطاع الخاص إلى 4.6 مليار دولار، مقارنة بـ 3.9 مليار دولار خلال نفس الفترة.<sup>64</sup> نظرا للضغط المالي المستمر، منذ العام 2021، كانت السلطة الفلسطينية تدفع رواتب جزئية فقط، بمعدل 80-85%، وقد خفضت النسبة إلى 50-70% منذ الحرب على غزة.<sup>65</sup> وتتجاوز متأخرات الأجور المترابكة اليوم 10 رواتب كاملة لبعض فئات الدخل.<sup>66</sup>

قد تساهم الجهود الأخيرة لتعبئة المانحين، بما في ذلك انضمام 13 دولة إلى التحالف الدولي الطارئ لدعم الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية (ECFS) وتعهدات بنحو 198 مليون دولار، في تخفيف الضغوط الفورية، لكنها لا تزال أقل بكثير من الحد الأدنى

60 <https://www.sadanews.ps/business/251576.html>

<https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Legislation/Laws/>

61 <https://bnews.ps/index.php/ar/node/26277>

62 للحصول على تغطية مفصلة حول المالية العامة، انظر عدد أيلول 2025 من النشرة عبر الرابط: <https://mas.ps/publications/html.١٢٢٩٧/>

63 <https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin>

64 <https://pmof.ps/internal.php?var=11&tab=01>

65 تتجاوز فاتورة الأجور الشهرية لنحو 146 ألف موظف حكومي 620 مليون شيكل (حوالي 187 مليون دولار).

66 <https://bnews.ps/index.php/ar/node/26279>

67 <https://bnews.ps/index.php/ar/node/26073>

68 <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/>

69 [https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip\\_25\\_2771](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_2771)

70 <https://pmo.pna.ps/ar/Article/5955>

71 World Bank Economic Monitoring Report - April 2025

<https://bnews.ps/index.php/ar/node/26073>

72 <https://www.pex.ps/reporting-center/bulletins>

73 PCMA joins AAOIFI to strengthen oversight of Islamic financial services | PCMA

للهيئة الرامية لتوسيع نطاق الخدمات والأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الصكوك الإسلامية؛ وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية للإجارة في قطاع التأجير التمويلي؛ وتوسيع نطاق خدمات التأمين التكافلي؛ وتهيئة بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في فلسطين.

في 20 تشرين الأول، أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني عن إنجاز أكبر عملية إصدار سندات في فلسطين بنجاح، بقيمة 150 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، شارك فيها سبعة بنوك.<sup>74</sup> ويهدف هذا الإصدار إلى تعزيز المركز المالي للصندوق وتنويع مصادر تمويل مشاريعه التنموية والاستراتيجية، بما يتوافق مع استراتيجيته للثلاث سنوات القادمة، والتي تركز على القطاعات ذات الأولوية الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك قطاعات البنية التحتية الصناعية، والطاقة، والتكنولوجيا، والرعاية الصحية، والتجارة، والزراعة، وعلى تعزيز المنتجات الوطنية من خلال التركيز على الصناعات الاستراتيجية.

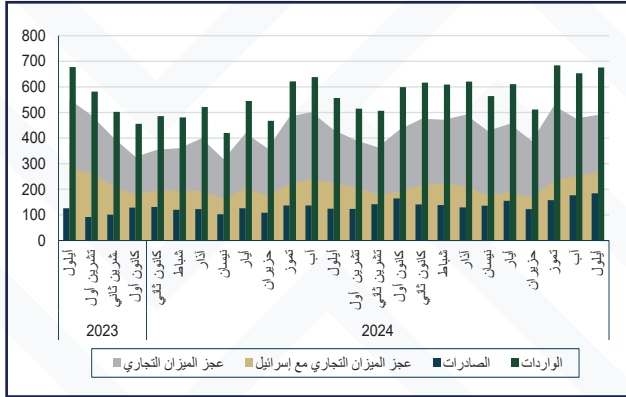
الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة  
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة  
الربع الأول 2022 - الربع الثاني 2025



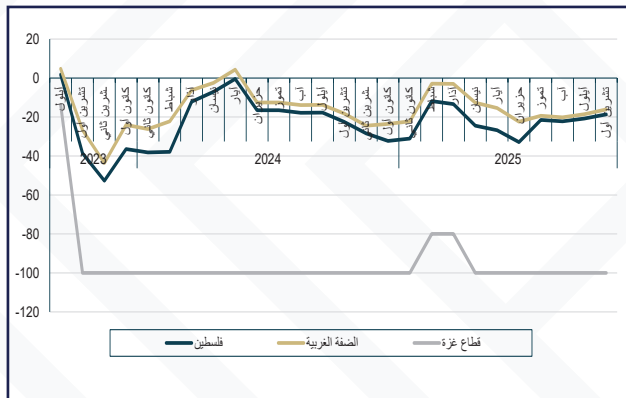
التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري  
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)  
في فلسطين، أيلول 2023 - أيلول 2025



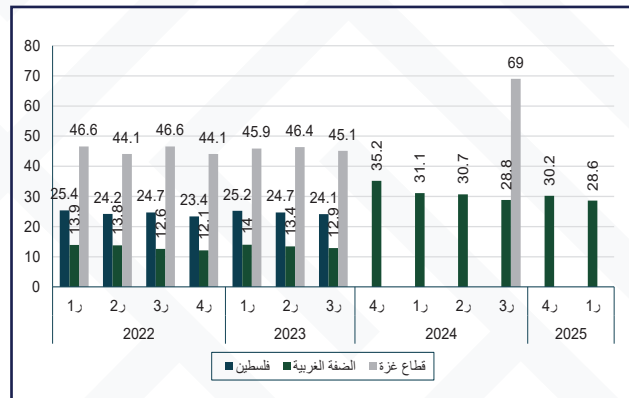
مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال  
أيلول 2023 - تشرين أول 2025



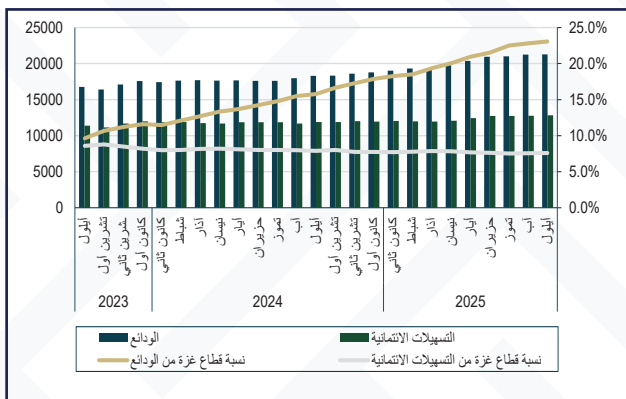
البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة  
الربع الأول 2022 - الربع الثاني 2025



القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية  
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين  
أيلول 2023 - أيلول 2025



التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)  
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - تشرين أول 2025

